بزيادة 21 في المئة على أساس ربع سنوي

«بيتك للأبحاث»: 34 مليار دولار حجم إصدار الصكوك في نهاية الربع الأول

34.2 مليار دولار حجم إصدارات الصحكوك تمثل انخفاضاً بنسبة 15.8 في المئة

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن حجم إصدار الصكوك بنهاية الربع الأول من 2013 بلغ 34.2 مليار دولار، مرتفعا على أساس ربع سنوي بنسبة 21.5 في المئة ، وذلك بعد عام وفير ارتفعت فيه الإصدارات بنسبة 54 في المئة .

وأشار التقرير إلى أن الإصدارات السيادية لازالت تسيطر على إصدارات الصكوك تلتها اصدارات الشركات ثم الجهات شبه السيادية، متوقعا أن يصل إصدار الصكوك بنهاية العام الحالي مبلغ 275 مليار دولار. . وفيما يلي التفاصيل. .

واصلت سوق الصكوك العالمية إظهار قوة زخم النمو في عام 2013 بعد أن شهدت عاما وفيرا في 2012 ارتفعت فيه الإصدارات بنسبة 54.2 في المئة على أساس سنوي.

في نهاية الربع الأول من 2013، بلغ إجمالي حجم إصدارات الصكوك 34.2 مليار دولار والتي تمثل انخفاضا بنسبة 15.8 في المئة على أساس سنوي. ويرجع هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى الرقم القياسي الذي سجلته إصدارات الصكوك في يناير 2012. وارتفعت الإصدارات على أساس ربع سنوي بنسبة 21.5 في المئة مقارنة بالربع الأخير من العام الماضي، في حين جاء معدل الإصدارات الشهري للثلاثة أشهر أعلى بنسبة 4.2 في المئة من المعدل الشهري للإصدارات في 2012.

وبحسب نوع الجهات المصدرة خلال الربع الأول من 2013، استمرت الهيئات السيادية في السيطرة على إصدارات الصكوك بنسبة 61.9 في المئة من إجمالي الإصدارات، منخفضة 5 في المئة تقريبا عن النسبة المسجلة في الربع السابق، بينما أصدرت الشركات ما نسبته 23.2 في المئة من حصة السوق الأولية، أيضا بانخفاض 2 في المئة عن النسبة المسجلة خلال الربع الرابع من 2012.

كما زادت حصة الكيانات شبه السيادية أو ذات الصلة بالحكومة من 8.6 في المئة من السوق الأولية والمسجلة في الربع الأخير من 2012 لتسجل 14.9 في المئة خلال الربع الأول من 2013. وقد نمت الإصدارات من الكيانات شبه السيادية بنسبة 110.9 في المئة على أساس ربع سنوي نظرا لإصدار الشركة السعودية للكهرباء لصكوك بمبلغ 2 مليار دولار وأيضا نظرا لإصدار طيران الإمارات وهيئة كهرباء ومياه دبي لصكوك بمبلغ مليار دولار. وكان هناك إصدارات بارزة للصكوك خلال الربع الأول من 2013، من بينها أول إصدار تقوم به موريشيوس من قبل جولدن أسيتس انترناشونال فينانس.

وبلغت إصدارات الصكوك العالمية القائمة «التي لاتزال متداولة في السوق وكان قد تم طرحها من قبل» 235.4 مليار دولار كما في نهاية الربع الأول من 2013، مرتفعة بنسبة 2.6 في المئة من مبلغ الـ229.3 مليار المسجلة في نهاية 2012 ومرتفعة بنسبة 16.7 في المئة على أساس سنوي.

ونما سوق الصكوك الثانوية بنسبة 28.9 في المئة في عام 2012 على خلفية كون الجزء الأكبر من الصكوك طويلة المدى وكذلك نظرا لزيادة وتيرة تقديم برامج للصكوك بدلا من إصدارها على دفعة واحدة. وبالرغم من ذلك، يعد مبلغ الصكوك التي تستحق خلال عام 2013 كبيرا، وعليه فإن النمو سيكون معتدلا مع نهاية السنة.

وكما في نهاية الربع الأول من 2013، هناك إصدارات صكوك بمبلغ 26.7 مليار دولار تستحق خلال بقية السنة «2013»، والتي يتوقع أن تجمع مبلغ 55 مليار دولار بنهاية السنة، وهناك أيضا صكوك بمبلغ 32.4 مليار دولار تستحق في عام 2014.

ووفقا لمؤشر اتش اس بي سي ناسداك إس كي بي أي الذي يقيس إجمالي العائدات، فإن إجمالي عائدات الصكوك ارتفعت بنسبة 4.1 في المئة أو ما يعادل 11.5 نقطة أساس خلال الربع الأول من 2013، حيث وصل إلى أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2012. وبالرغم من ذلك، فإن عائدات الصكوك لا تزال عند مستويات منخفضة مقارنة بالسجلات السابقة مما سيجعل مصدري الصكوك يستغلون السوق قبل إصدار المزيد. وقد كانت أكبر الارتفاعات من نصيب صكوك الهيئات السيادية باندونيسيا «تستحق في نوفمبر 2018» بارتفاع بنسبة 18.3 في المئة ، وصكوك دائرة المالية التابعة لحكومة إمارة دبي والتي ارتفعت بنسبة 15.8 في المئة وصكوك وكالة جلوبال «تستحق في 2021» مسجلة ارتفاعا بنسبة 13.4 في المئة .

واستنادا إلى زخم الإصدارات الذي شهده عام 2012، فمن المتوقع أن تشهد إصدارات الصكوك نموا قوياً نسبياً بنسبة 20 في المئة . ونستطيع القول إجمالاً بأن سوق الصكوك ستظل رائجة خلال 2013. وبعد أن سجلت سوق الصكوك نموا بمعدل سنوي مركب نسبته 57 في المئة على مدى العقد الماضي، فمن المتوقع أن تتجاوز إصدارات الصكوك القائمة حاجز الـ 275 مليار دولار بنهاية العام الحالي 2013.

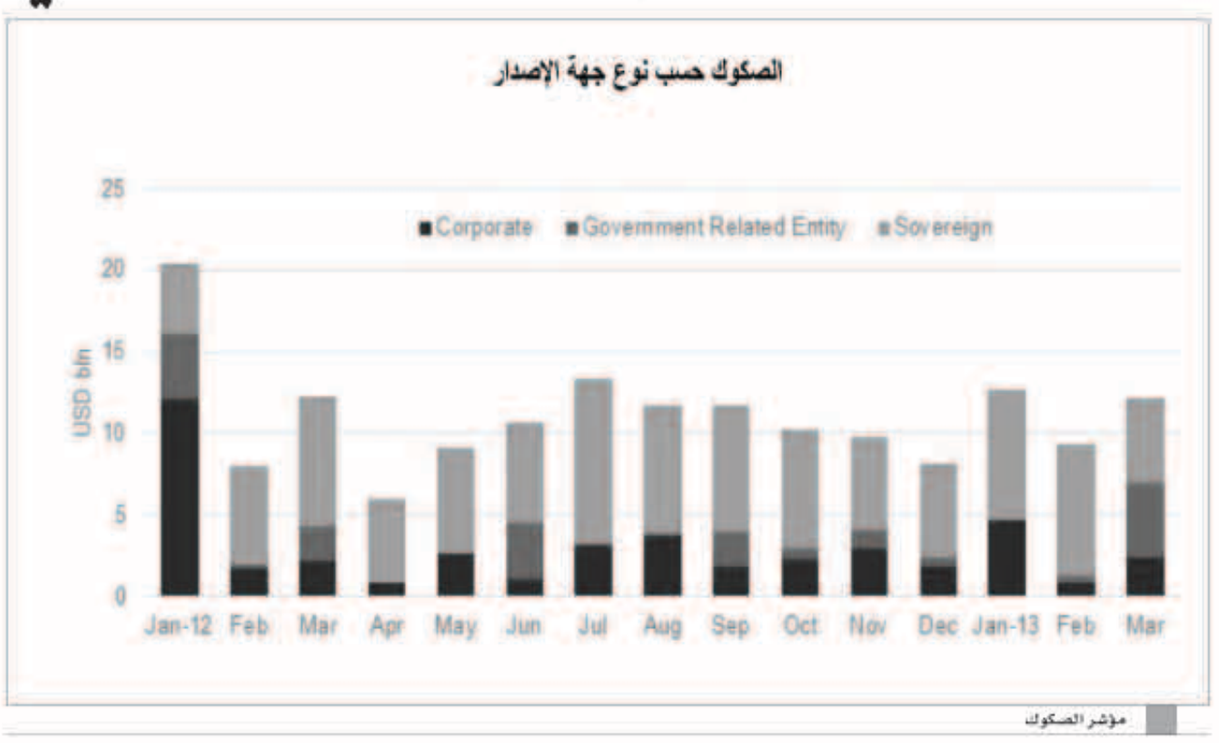

275 مليار دولار الصكوك المتوقعة بنهاية 2013

235.4 مليار دولار قيمة الصكوك تم طرحها ولا تزال متداولة حتى الربع الأول من 2013

عمليات الهبوط استمرت خلال الأسابيع الماضية

«سبائك الكويت»: استقرار سعر الذهب عند 1400 دولار للأونصة بسبب نقص العرض

الكويت – «كونا»: قال خبير اقتصادي امس ان اسعار الذهب استقرت عند مستوى 1400 دولار امريكي للاونصة الواحدة بسبب نقص العرض ومعاودة الصناديق الاستثمارية لعمليات الشراء مع نهاية الاسبوع الماضي.

واضاف المدير التنفيذي لشركة «سبائك الكويت» لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان ثبات الاسعار حول مستوى 1400 دولار خلال الاسبوع المقبل «يعني ان هناك اتجاها عاما لارتفاع الطلب وبالتالي صعود اونصة الذهب مرة اخرى نحو 1500 دولار».

واشار الى ان توقعات تقول بان استقرار السعر الحالي من الممكن ان يكون مجرد عملية تصحيح نظرا لتوالي عمليات الهبوط خلال الاسابيع الماضية «وعمليات جني الارباح ستكون هي المساهم الاكبر في هبوط السعر اذا ما صدقت تلك التوقعات».

حامد: ثبات الأسعار عند 1400 دولار يعني أن هناك اتجاهاً عاماً لارتفاع الطلب

رجب حامد

واكد حامد ان هناك مخاوف لدى المستثمرين ان تصل اسعار الذهب الى 1300 دولار للاونصة «وهذا احتمال وارد بنسبة 30 في المئة استنادا الى احصائيات التداول حاليا واي اخبار سلبية عن الدولار او الاسواق الامريكية سيدعم هذا الاتجاه».

واوضح ان السبب الرئيسي لأي صعود للذهب في المستقبل المنظور سيكون مشروطا بضغط الاسعار من قبل عمليات الشراء الفعلي التي يقوم بها تجار الذهب ومصانع الحلي الذهبية حول العالم «وهذا هو الداعم الرئيسي للاسعار حاليا».

من ناحية اخرى قال مجلس الذهب العالمي في بيان له نشر على موقعه الالكتروني ان السبب الرئيسي في نزول الاسعار بحدة الاسبوع الماضي هو سلوك المضاربين في اسواق العقود المستقبلية «فنظرتهم قصيرة المدى لجني ارباح سريعة تتناقض مع النظرة طويلة المدى للمستثمرين الحقيقيين».

مخاوف لدى المستثمرين أن تصل أسعار الذهب إلى 1300 دولار للأونصة

واضاف المجلس ان ذلك «ظهر بوضوح من خلال موجة الشراء الهائلة للذهب التي انطلقت خلال عطلة نهاية الاسبوع وتسارعت في اعقاب الهبوط الإضافي للأسعار يوم الاثنين الماضي والمتداولون يرون الأمر فرصة لشراء الذهب بأسعار لم يروها في العامين الماضيين».

واكد مجلس الذهب العالمي انه يتابع عن كثب ردود أفعال الأسواق حيث شهدت نقصا في السبائك والعملات لأمر الذي يشير إلى أن المشترين مستعدون لدفع أسعار أعلى من السعر الفوري للحصول على المعدن الثمين بعد هبوط الاسعار المفاجئ.

ورصد المجلس اكثر من سبب لانهيار اسعار الذهب منها قيام احد المصارف ببيع رصيدة البالغ 125 طنا واحتمال قيام قبرص ببيع ذهبها الامر الذي أصاب أكبر المصارف الاستثمارية بالذعر ومحاولة التخلص مما لديها من معدن أصفر مع توالي نزول الأسعار.

نجاح مهلته «وفر.. واكبر»

السويدي: بنك الكويت الدولي يحرص على التواصل مع الشباب

درع لـ «الدولي»

كرمت منطقة مبارك الكبير التعليمية بنك الكويت الدولي عل جهوده الواضحة في غرس قيمة الإدخار ومهارات التوفير من خلال حملة المسئولية الإجتماعية «وفر.. واكبر مع الدولي..» والتي أطلقها «الدولي» مؤخرا بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي منظمة مالية الأطفال والشباب CYFI العالمية، وذلك تزامنا مع الأسبوع العالمي «مالية الأطفال والشباب».

وتوجهت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد انتصار السويدي بالشكر والتقدير لمنطقة مبارك الكبير التعليمية، التي تعد من أكثر المناطق التعليمية نشاطا وفعالية في وزارة التربية، مشيرة إلى اهمية الدور الذي يضطلع به «الدولي» من خلال المسؤولية الاجتماعية والتي يضعها في مقدمة اهتماماته كجزء لا يتجزأ من ثقافة البنك وممارساته المهنية.

وأضافت السويدي «أن هدف اطلاق هذه الحملة جاء لغرس قيمة الادخار ومهارات التوفير لدى الأبناء، وزيادة وعي الأطفال والشباب حول القيمة الفعلية للنقود، وتزويدهم بالفهم العملي لإدارة أموالهم ومصروفاتهم، بالإضافة إلى عرض بعض النماذج والتجارب الواقعية للأطفال والشباب الذين أصبحوا بمهارات الادخار روادا لمشروعات صغيرة ناجحة، ومتمكنين في إدارة ميزانياتهم ومدخراتهم.» وختمت السويدي مؤكدة على حرص بنك الكويت الدولي على التواصل مع شريحة الشباب، وتقديم كافة الدعم لهم، لما لهذه الشريحة من أهمية ودور كبير في مستقبل الكويت. وأشادت مدير الشؤون التعليمية أ/ فاطمة الكندري، ومراقبة رياض الاطفال نورة المسلم في منطقة مبارك الكبير التعليمية، بالدور الاجتماعي المتميز الذي يقوم به «الدولي» في المجتمع بشكل عام و في قطاع التربية والتعليم بشكل خاص، وذلك من خلال إطلاق حملة المسؤولية الاجتماعية «وفر.. واكبر مع الدولي..»، حيث نجحت وساهمت هذه الحملة بشكل ملحوظ في غرس قيمة الادخار ومهارات التوفير لدى طلبة مدارس منطقة مبارك الكبير التعليمية.

«إل جي» تدشن الهاتف الذكي

جانب من اطلاق الهاتف الجديد

اعلنت شركة إل جي إلكترونيكس الرائدة عالميا في ابتكار التقنيات، رسميا عن تدشين الهاتف الذكي أوبتيموس إل جي والسلسلة أوبتيموس إل 2 من هواتفها الذكية، وذلك في مؤتمر صحفي في الكويت.

ويُجسد هاتف إل جي أوبتيموس إل 2 جمال السلسلة الأولى مع إضفاء لمسة عليها، أما الهاتف أوبتيموس جي فهو هاتف أندرويد الأقوى أداء من إل جي، ومجهز بشاشة قياس 4.7 بوصة من نوع IPS عالية الوضوح، وتصميم أنيق ونحيف.

وقال دي واي كيم، رئيس إل جي إلكترونيكس الخليج: «تبرز هواتف السلسة إل 2 و أوبتيموس جي ريادة إل جي في تقنيات العرض من خلال شاشات IPS عالية الوضوح الكامل وتجربة الاستخدام الفريدة بوظائفها، ومن خلال الجمع ما بين الأناقة وتجربة الاستخدام الفريدة للهاتف المتحرك فإن إل جي تواصل تصاميمها المبتكرة المرتكزة إلى تراثها العريق».

كما أعلنت إل جي أيضاً عن تعاونها مع إكس سايت موزع الإلكترونيات الرائد والموزع الرسمي لهواتف إل جي في أسواق الكويت. وبهذه المناسبة، قال سامر صايغ، نائب الرئيس لمجموعة التجزئة في مؤسسة يوسف الغانم وأبناؤه: «نحن فخورون بتأسيس هذه الشراكة مع إل جي إلكترونيكس، الشركة الرائدة عالميا في ابتكارات قطاع الاتصالات النقالة. ولاشك أن الطرازات الجديدة تمتاز بتنوعها الكبير، وهي متوفرة في متاجرنا في كافة أنحاء الكويت».

عوائدها بلغت 55.2 مليار دولار

«المركز»: 55.2 مليار دولار إجمالي أرباح الشركات في دول مجلس التعاون

قال تقرير صدر من شركة المركز المالي الكويتي امس بان شركات مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2012 حققت نموا في الأرباح بنسبة 6 في المئة مقارنة بالعام 2011، وبلغ إجمالي عوائدها 55.2 مليار دولار أمريكي. وكان المركز المالي الكويتي «المركز» قد توقع في شهر نوفمبر من العام الماضي أن تسجل الشركات الخليجية أرباحاً تبلغ 54.97 مليار دولار بنمو نسبته 5 في المئة خلال العام 2012. ويعزى نمو الأرباح في عام 2012 إلى الأداء القوي لقطاع الخدمات المالية، والعقار، والبنوك.

كما بلغ مجموع صافي أرباح قطاع السلع الأساسية 11.64 مليار دولار خلال العام 2012، بانخفاض نسبته 6 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقه، في حين استمرت أرباح قطاع الاتصالات بالتراجع خلال العام 2012 حيث انخفضت بنسبة 3 في المئة . وفي المقابل، سجل قطاع البنوك أرباحاً بلغت 22 مليار دولار في نفس العام بارتفاع نسبته 11 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقه.

نمو أرباح الشركات جاء مدفوعاً بارتفاع الأرباح في الكويت والامارات

في حين حقق قطاع العقار أرباحاً بلغت 2.92 مليار دولار بارتفاع نسبته 58 في المئة ، وشهدت أرباح قطاع الخدمات المالية ارتفاعا بشكل ملحوظ من 307 مليون دولار في عام 2011 إلى 1.73 مليار دولار في عام 2012.

وقد جاء النمو في أرباح الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012 مدفوعاً بارتفاع الأرباح في كل من الكويت، والإمارات، وعُمان، حيث حققت الشركات الإماراتية صافي أرباحا بلغ مجموعها 12.16 مليار دولار بارتفاع نسبته 25 في المئة مقارنة بالعام 2011، أما الشركات الكويتية فقد حققت أرباحاً بلغت 4.86 مليارات دولار في عام 2012 بارتفاع نسبته 22 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقه. وخلال نفس الفترة نمت أرباح الشركات العمانية بنسبة 18 في المئة مسجلة 1.65 مليار دولار، في حين سجلت البحرين وقطر نموا سالبا لأرباح الشركات.

وخلال الربع الأخير من العام 2012، تراجعت أرباح الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 15 في المئة مقارنة بالربع الثالث، إلا أنه بالمقارنة مع الربع الأخير من 2011 فقد سجلت الأرباح ارتفاعا ملحوظا بنسبة 40 في المئة ، وساهمت الشركات في الدول الست في هذا الارتفاع. وكانت الإمارات والبحرين الأكثر ارتفاعاً في المقارنة بين الربع الأخير والربع الثالث من عام 2012 بنسبة 214 في المئة و 202 في المئة حسب الترتيب. كما حققت الشركات البحرينية في نفس الفترة نموا ملحوظا في الأرباح بلغ 73 في المئة ، وسجلت الشركات في السعودية وقطر تراجعا في أرباح الشركات نسبته 27 في المئة و 11 في المئة حسب الترتيب. وعدا قطاع الاتصالات الذي تراجعت أرباحه بنسبة 33 في المئة ، حققت جميع القطاعات نموا في الأرباح خلال الربع الأخير من 2012 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011، حيث سجل كل من قطاع الإنشاء وقطاع المجموعات والشركات العائلية نموا في الأرباح نسبته 76 في المئة و 71 في المئة حسب الترتيب. وباستثناء قطاع الخدمات المالية وقطاع العقار، سجلت جميع القطاعات تراجعا في الأرباح خلال الربع الأخير من عام 2012 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2011، حيث سجل قطاع الاتصالات تراجعا في الأرباح بنسبة 33 في المئة .

شعار المركز